

( واعلم ان اطلاق البيانين هنا يقتضي أن أيا يسأل بها عن المتشاركين في أي شيء كان ، وهو مخالف لكلام المنطقيين ، فانهم جعلوا السؤال عن الجنس والنوع ماهو والسؤال عن الفصل أي شيء هو ، وهو يقتضي ألا يقال : أي شيء زيد ، ويريد السؤال عن الجنس أو النوع ) (٣٠) .

واستخدام السبكي لاصطلاحات المناطقة دون شروحهم صفة بارزة فيما كتب ، اذ يقول : ( قال المنطقيون : ان مقولة الكم أعم من مقولة الكيف وجوداً ، ويلزم منه أن يكون المسؤول عنه بكم أعم من المسؤول عنه بكيف اما مطلقاً ، أو من وجه قلت : لاشك ان الكم كيف لاكون تريد طوله على وجه مخصوص هو كم وهو كيف ، ولكن لفظ كم لا يصلح ان يحل موضعه لفظ كيف والأخص قد يوجد على وجه يستعمل له لفظ لا يستعمل له اللفظ الموضوع للأعم ) (٣١) ، لو حاولت ان تعرف ما قول المناطقة حول الكيف والكم والأعم والأخص ، لتت بين تقسيماتهم ، ولكنك تلاحظ أن السبكي ذكر الاصطلاح ذكراً في ثنايا حديثه عن موقف بلاغي ، لا يكون بغير هذه الطريقة .

ويحس السبكي بعقم دراسة الدلالة بين اللازم والملزوم على رأي المناطقة ، لاننا نصدد علم البيان الذي يتحدث عن التشبيه والاستعارة والكناية ، اذ يقول : ( أما المنطقيون ، فانما يعتبرون اللزوم العقلي . . . واعلم ان اللزوم العرفي هو اصطلاح البيانين لاحتياجهم الى ذلك في الاستعارة والكناية والتشبيه ) (٣٢) ، ولهذا يرى السبكي : ( أن الاستدلال بوجود اللازم على الملزوم باطل ، لأن الحياة لازمة للعلم ، ولا يمكن الاستدلال بوجود الحياة على وجود العلم ، وفيما قاله المصنف نظر ، وجوابه أن المراد اللازم المادي ، ولأمانع من الاستدلال به بمعنى المرف ولهذه الشبهة ، قال المصنف : ان

- 
- ٣٠ - نفسه : ٢ : ٢٨٥ .  
٣١ - نفسه : ٢ : ٢٩٠ .  
٣٢ - نفسه : ٣ : ٢٧٣ .